برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٤-٦/٢/١٩٩٨

مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/98/8/2
29 December 1997
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع إيران ٥٩٥٠ (١)

المساعدات الغذائية ودعم إعادة اللاجئين العراقيين والأفغان في إيران

تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	٤ ٣٢٠ ٠٠٠ دولار
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٥ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار
مساهمة الحكومة (تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة)	١ ٥٦٠ ٠٠٠ دولار
التكاليف التي تتحملها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**	١٣ ٣٩٠ ٠٠٠ دولار
عدد المستفيدين	٨٨ ٠٠٠ مستفيد في مخيمات اللاجئين (سيعاد ٣٠ ٠٠٠ منهم إلى الوطن)
مدة المشروع	١٢ شهرا

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

(١) نظرا للطابع التكاملي للعمليات اللوجستية والتنسيق القائم بشأن الحصص الغذائية في إطار عمليات التغذية التي يقوم بها **البرنامج** لصالح اللاجئين العراقيين والأفغان في إيران فقد دمج مشروعا اللاجئين والنازحين الممتدان ٤١٦١ و٤٢٥٨ في مشروع واحد ترشيدا للترتيبات الإدارية على صعيدي المكتب القطري والمقر الرئيسي **للبرنامج**.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المسؤول المكلف بإقليم عمليات آسيا:	P. Bourgeois	رقم الهاتف: 6513-2725
منسق عمليات إيران:	P. Turnbull	رقم الهاتف: 6513-2800

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

معلومات أساسية ومبررات تقديم المساعدة

اللاجئون العراقيون

١- تألفت أول موجة رئيسية من اللاجئين العراقيين إلى إيران من نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ وبدأت إثر اضطرابات أهلية في شمالي العراق عام ١٩٨٨. واستمر تدفق اللاجئين خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، ووصل عددهم إلى ١٠٥ ٠٠٠ لاجئ في أوائل عام ١٩٩١. إلا أن أكبر التدفقات وقعت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، نتيجة لثورة الأكراد في الشمال والصراعات الأهلية التي حلت بعرب الأهواز في الجنوب. ونقلت التقارير أن نحو ١,٢ مليون لاجئ عراقي وصلوا إلى إيران خلال فترة شهرين.

٢- وعاد معظم اللاجئين العراقيين إلى بلادهم طوعا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١، بعد إعلان الحكومة العراقية عن عفو عام عنهم. إلا أن عددا لا يقل عن نصف مجموع اللاجئين العراقيين بقي في إيران لأسباب معظمها سياسي أو اقتصادي – اجتماعي. ومنذ ذلك الحين، تجري عودة اللاجئين إلى وطنهم على نطاق محدود جدا.

٣- وفي خريف عام ١٩٩٦، تدفقت موجة جديدة من الأكراد العراقيين إثر وقوع صدامات بين فصائل كردية متناحرة في شمالي العراق. ففي الفترة الواقعة بين سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦، وصل نحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي وبلغ عدد اللاجئين من الأكراد العراقيين الذين عبروا الحدود في أوج التدفق نحو ٧٠ ٠٠٠. إلا أن معظم هؤلاء اللاجئين الإضافيين تقريبا عادوا إلى العراق قبل منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦.

٤- وتقدر حكومة جمهورية إيران الإسلامية **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** مجموع عدد العراقيين الذين يعيشون في إيران بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ معظمهم من العرب. ومن هؤلاء، ٤٨٠ ٠٠٠ من لاجئي فترة ١٩٧١-١٩٧٥، و١٢٠ ٠٠٠ من لاجئي الحرب الإيرانية العراقية التي جرت في الفترة ١٩٨٧-١٩٩١، وبقايا من حرب الخليج، وعدد قليل من بقايا تدفق سبتمبر/أيلول ١٩٩٦. ويعيش نحو ٦٥ ٠٠٠ من أصل مجموعة ١٢٠ ٠٠٠ في ٢٧ مخيما يتلقون فيها مساعدات من **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. وتقتصر الإقامة في المخيمات على اللاجئين غير القادرين على إعالة أنفسهم. ويقوم **البرنامج** أيضا بدعم جهود الإعادة إلى الوطن بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**.

٥- يقوم **البرنامج** منذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ بتقديم المساعدات إلى اللاجئين العراقيين المقيمين والمسجلين في مخيمات في إيران وذلك من خلال سلسلة من ثلاث عمليات إغاثة وخمس مشروعات لاجئين ونازحين ممتدة، انطوت حتى اليوم على تسليم ما مجموعه نحو ١٣٣ ٠٠٠ طن من السلع الغذائية الأساسية. وكان **المجلس التنفيذي** قد أقر مشروع اللاجئين والنازحين رقم ٤١٦١ (التوسع الرابع) في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، وهو يشمل، من خلال مراجعة للميزانية، المساعدات حتى نهاية مارس/آذار ١٩٩٨.

اللاجئون الأفغان

٦- بدأ أول تدفق من اللاجئين الأفغان إلى إيران عام ١٩٧٩، بعد احتدام المعارك داخل أفغانستان نتيجة التدخل العسكري للاتحاد السوفييتي سابقا. وتقدر الحكومة بأن نحو ٢,٩ مليون أفغاني دخلوا إيران أيامئذ. وبعد عودة نحو ١,٥ مليون منهم إلى بلادهم (قدم **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** منح عودة لنحو ٥٦٨ ٠٠٠ عائد منذ عام ١٩٩٢)، قدرت الحكومة عدد اللاجئين الأفغان المقيمين والمسجلين في إيران في منتصف عام ١٩٩٧ بنحو ١,٤ مليون لاجئ.

٧- ويقدم **البرنامج** منذ عام ١٩٨٧، المعونة الغذائية للاجئين الأفغان من خلال عملية إغاثة وثمانية مشروعات لاجئين ممتدة، انطوت حتى اليوم على تسليم ما مجموعه نحو ١٨٣ ٠٠٠ طن من الأغذية الأساسية. وكان **المجلس التنفيذي** قد أجاز المشروع رقم ٤٢٥٨ (التوسع السابع) في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦ وهو يشمل، من خلال مراجعة للميزانية، المساعدات حتى نهاية مارس/آذار ١٩٩٨.

٨- وكان **البرنامج** بداية يساعد اللاجئين المقيمين في مستوطنات ريفية أنشأتها الحكومة لهم في المقاطعات الشرقية. وفي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، كانت أغذية **البرنامج** تصل إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني في خوراسان وسستيان/بلوجستان وكرمان. وعاد معظم اللاجئين المقيمين في المستوطنات الريفية إلى بلادهم بحلول عام ١٩٩٤ وقام **البرنامج**، إثر ذلك، بتخفيض معوناته لتقتصر على ٢٢ ٠٠٠ لاجئ في مخيمات اللاجئين النظامية. وقد حافظ عدد اللاجئين المقيمين في المخيمات على استقراره نسبيا. وواصل **البرنامج** خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، تقديم المعونة الغذائية لنحو ٢٢ ٠٠٠ أفغاني في ستة مخيمات للاجئين. وكما هو الحال بالنسبة للاجئين العراقيين تنحصر الإقامة في المخيمات باللاجئين الذين لا يستطيعون تحقيق الاعتماد على الذات، ويدعم **البرنامج** أيضا الجهود التي تبذل من أجل إعادة اللاجئين إلى وطنهم، بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**.

ملاحظات عامة

٩- وإضافة إلى السلع الغذائية التي يوفرها **البرنامج**، تقوم جمعية الهلال الأحمر الإيرانية بتقديم مساعدات غذائية تكميلية بالتعاون مع **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر** وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية. وتقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بتقديم مساعدات في مجال دعم الرعاية والصيانة بما في ذلك الصحة والإصحاح وإمدادات المياه والبنيات الأساسية في مجال التعليم والأنشطة المدرة للدخل.

١٠- ويعتبر اللاجئون العراقيون والأفغان الذين يعيشون خارج المخيمات معتمدين على الذات وقادرين على كسب معيشتهم من ممارسة مختلف أنواع المهن والأعمال والوظائف العرضية في المدن والحواضر. وغالبا ما تكون الصعوبات التي يواجهها اللاجئون الأفغان في الاندماج في الاقتصاد المحلي أقل من تلك التي يواجهها اللاجئون العراقيون لأن الأفغان يتكلمون الفارسية أيضا.

سياسة الحكومة وإجراءاتها

١١- إن الوكالة الحكومية المسؤولة عن اللاجئين هي مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين. وقد طلب هذا المكتب إلى **البرنامج** مواصلة تقديم الدعم من أجل المحافظة على استمرار إمدادات السلع الغذائية الأساسية للاجئين العراقيين والأفغان في المخيمات كحافز لهم على العودة إلى الوطن.

١٢- وقد حافظت الحكومة على موقف منفتح إزاء توفير اللجوء للاجئين العراقيين والأفغان، إلا أن سياستها تقوم على إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية عندما تسمح الظروف بذلك.

١٣- ويواجه اللاجئون صعوبات كبيرة في العثور على وظائف، بسبب قلة نمو الاقتصاد الإيراني. وقد أجبر تزايد البطالة في إيران الحكومة على الحد من إمكانيات وصول اللاجئين إلى سوق العمل. وأدى التطبيق الصارم لقوانين العمل في أوائل عام ١٩٩٧ إلى نقص في الوظائف المتاحة للاجئين العراقيين والأفغان على حد سواء.

١٤- ومع هذا، فإن كل اللاجئين يحصلون على الخبز المدعوم، ويستطيعون إرسال أطفالهم إلى المدارس الرسمية الإيرانية، وتتاح لهم الخدمات الصحية (رغم أن عددا متزايدا منها أصبح مؤخرا لا يقدم إلا لقاء أجر). وتقدر التكاليف التي تتحملها الحكومة من جراء دعم الأغذية والخدمات الصحية بنحو ٢٧ دولارا للاجئ الواحد في السنة. **وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بعض الدعم للخدمات التعليمية والصحية الرسمية في مناطق تجمعات اللاجئين الكثيفة خارج حدود المخيمات النظامية.

١٥- وفي منتصف عام ١٩٩٧، أعلنت وزارة الداخلية عن خطط لإصدار بطاقات موحدة مؤقتة جديدة لسائر اللاجئين لتحل محل البطاقات الدائمة والمؤقتة الحالية، وكذلك لإصدار بطاقات لمن لا يحملون وثائق. وبهذا، سيتم تسجيل أو إعادة تسجيل جميع اللاجئين في إيران وسيسمح للاجئين من حاملي بطاقات تعريف مؤقتة انقضت مدتها بالبقاء إلى أن تنقضي مدة بطاقاتهم الجديدة. إلا أنه، سيتعين على حاملي بطاقات التعريف الجديدة للاجئين أن يخطروا المكاتب المحلية لمكتب شؤون الأجانب والمهاجرين بمكان إقامتهم مرة كل ستة أشهر.

١٦- اندمج اللاجئون في المستوطنات الريفية أو الحضرية. وثمة مستوطنات ريفية خاصة في شرقي إيران يشكل اللاجئون معظم سكانها أو كلهم. ويعيش اللاجئون الذين يتلقون مساعدات مباشرة في مخيمات اللاجئين النظامية التي يديرها مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين بدعم من **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. (ترد تفاصيل عن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمخيمات في الجزء المتعلق بالمدخلات غير الغذائية أدناه).

الاعتبارات الإنمائية

١٧- يواجه اللاجئون المقيمون في المخيمات مشكلات شبيهة بتلك التي يواجهها اللاجئون المقيمون خارج المخيمات فيما يتعلق بالاعتماد على الذات: ففرص العمل تتراجع وقوانين العمل تطبق بصرامة أشد من قبل.

١٨- وتقوم سياسة الحكومة على دعم إعادة اللاجئين حالما تسمح الظروف الأمنية بعودتهم إلى بلادهم الأصلية. ويؤيد مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين **والبرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** الجهود التي تبذل من أجل الإعادة إلى الوطن. ولا تنوي الحكومة تخصيص أراض للاجئين.

١٩- ولا يعارض مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين مبدأ "الغذاء مقابل العمل"، ولكنه لا يقبل بأنشطة الغذاء مقابل العمل إلا إضافة إلى حصص الرعاية والمعيشة الشهرية. إلا أن سياسة **البرنامج**، فضلا عن قاعدة موارده الكلية، لا تسمح بأن يكون الغذاء مقابل العمل أغذية إضافية فوق الحصص الشهرية الكاملة التي توفر لجميع سكان المخيمات.

٢٠- وإلى حد ما تعود قلة الفرص المتاحة للاجئين المقيمين في المخيمات كي يصبحوا معتمدين على الذات إلى قلة المهارات القابلة للتسويق لدى معظمهم. وتقوم حاليا **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بالتعاون مع الوكالة المختصة التابعة للحكومة الإيرانية بدعم تنظيم دورات تدريبية وأنشطة مدرة للدخل. ولن تساهم المهارات والخبرات التي يكتسبها اللاجئون في مساعدتهم على إعادة تأهيل منازلهم والبنيات الأساسية المجتمعية فحسب، بل ستيسر لهم أيضا تحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا لدى عودتهم إلى الوطن.

٢١- تعد الدورات التدريبية الرجال عموما للعمل في مجالات النجارة والأعمال الكهربائية وصنع الطوب. وتعكس الأنشطة المدرة للدخل المخصصة للفتيات والنساء في المخيمات القيود الثقافية المفروضة على العمل خارج المخيمات. فالنساء والفتيات يدربن لمدد تتراوح بين شهرين وستة أشهر على الصناعات اليدوية (كصنع البسط وحياكة السجاد والخياطة)، ويدفع لهن أجر نقدي زهيد وتتاح لهن فرصة الحصول على شهادة من هيئة الحرف اليدوية الإيرانية.

٢٢- يحصل اللاجئون المدربون على أجور مساوية للأجور السائدة في المجتمع الإيراني. وتدرس الأسواق لضمان بيع المنتجات بأسعار تنافسية. وتشرف على كل ورشة عمل لجنة من ممثلين عن اللاجئين واللاجئات المشاركين في النشاط وعن إدارة المعسكر **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**.

٢٣- وعلى الرغم من توافر مرافق تعليمية في سائر المخيمات، فقد جرى الآباء على عدم إرسال فتياتهم إلى المدارس، خاصة في مخيمات الأفغان. والفجوة بين الجنسين في التعليم كبيرة؛ فتبلغ نسبة الصبيان المسجلين في المدارس ١٢ في المائة في المتوسط من مجموع سكان المخيم، بينما لا تتجاوز نسبة البنات ٥ في المائة. وتتسع الفجوة في الصفوف الأعلى إذ تتسرب البنات من المرحلة الثانوية. ورغبة من **البرنامج** في معالجة هذا الخلل في التوازن خلال عام ١٩٩٧، فقد شرع بتقديم حافز غذائي لتشجيع الأسر على إرسال بناتها إلى المدارس في إطار خطة "الزيت مقابل الدراسة" التي تقضي بتوزيع زيت نباتي (٤,٥ كيلوغرام في الشهر تقريبا) على كل بنت تواظب على المدرسة بانتظام، على مدى السنة الدراسية وهو تسعة أشهر. ولعبوة الزيت قيمة دخل تحويلية بمقدار ٧,٣ دولار تقريبا، وهي سهلة الحمل، ويمكن أن تشكل العامل الحاسم الذي يقرر ما إذا كانت الأسرة ستبقي بناتها في البيت للعمل أو ترسلهن إلى المدرسة.

٢٤- ومن المنتظر خلال عام ١٩٩٨، أن تبلغ نسبة البنات المواظبات على المدارس ١٠ في المائة من مجموع سكان المخيمات مقارنة بنسبة ١٢ في المائة للبنين. وهذا يعني، أن نحو ٨ ٥٠٠ مستفيد سيتلقون ما مجموعه ٣٤٤ طنا من زيت الطعام خلال فترة هذا المشروع.

أهداف معونة البرنامج

٢٥- تنسجم أهداف المساعدات التي يقدمها **البرنامج** في إيران مع السياسات والاستراتيجيات التي تحكم أنشطته: (أ) تقدم الأغذية لإنقاذ الأرواح في حالات اللاجئين؛ (ب) المعونة الغذائية أساسية من أجل توفير الحماية الاجتماعية والإنسانية؛ و(ج) تعزز المعونة الغذائية الوضع التغذوي لأشد الفئات ضعفا في مراحل حاسمة من مراحل حياتهم كما تحسن نوعية حياتهم. وتتسق المساعدات الغذائية في حالات الإغاثة مع مساعدات الإغاثة التي تقدمها المنظمات الإنسانية الأخرى.

٢٦- قامت بعثة مشتركة من **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بزيارة مخيمات اللاجئين في مايو/أيار ١٩٩٧ لتقييم احتياجات اللاجئين الغذائية في إيران. وتقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بدعم مبادرات الحكومة في مجال أنشطة التدريب والتعليم وتساهم في تعزيز الاعتماد على الذات من خلال المشروعات المدرة للدخل.

المستفيدون

تقديم الأغذية للاجئين في المخيمات

٢٧- يقدر العدد الإجمالي للاجئين في إيران بمليوني لاجئ: ٦٠٠ ٠٠٠ عراقي و١,٤ مليون أفغاني. أما المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** على شكل حصص شهرية فتقتصر على ٨٨ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في ٣٣ مخيما تعترف بها كل من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** ومكتب شؤون الأجانب والمهاجرين. ويتلقى جميع الناس ضمن المخيمات معونة **البرنامج** الغذائية: أي حصصا كاملة لكل شخص مسجل.

٢٨- وعندما تتوافر إمدادات غذائية إضافة إلى سلع **البرنامج** كالطرود الغذائية العائلية التي تقدمها جمعية الهلال الأحمر الإيرانية أو المنظمات غير الحكومية، فإن إدارة المخيم تقوم بتوزيع هذه الإمدادات على الأسر الأشد ضعفا. وتشمل المعايير المستخدمة لتحديد الضعف مجموعات الأسر ذات الأولوية التي ترأسها نساء والأشخاص المعاقين جسديا أو المرضى إقرارا بضعف قدرتهم على التماس فرص العمل داخل المخيمات وخارجها.

٢٩- تقدر نسبة الإناث إلى الرجال في مخيمات العراقيين بخمسين في المائة، ومتوسط حجم الأسرة سبعة أفراد. أما في مخيمات الأفغان، فهناك ٤٥ في المائة إناث و٥٥ في المائة ذكور ومتوسط حجم الأسرة هو ستة أشخاص.

٣٠- وقد استقرت أعداد اللاجئين في المخيمات العراقية والأفغانية ولم تطرأ عليها سوى تغيرات طفيفة خلال السنتين الأخيرتين. وكانت قد أقيمت ملاجئ مؤقتة لاستيعاب تدفقات اللاجئين السريعة التي وصلت في أواخر عام ١٩٩٦ والتي عاد جميع أفرادها تقريبا إلى العراق بنهاية العام.

٣١- وتشير الإحصاءات الحكومية التي تؤكدها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بأن عدد اللاجئين المقيمين في مخيمات أنشأتها الحكومة الإيرانية وتدعمها **المفوضية** كان في منتصف عام ١٩٩٧ كما يلي: ٤٨٥ ٦٤ لاجئا عراقيا و٧٠٤ ٢٢ لاجئين أفغانيين. ويبين الجدول التالي توزيع سكان المعسكرات من اللاجئين حسب المقاطعة.

توزع اللاجئين

المقاطعة	عدد اللاجئين
اللاجئون العراقيون	
خوزستان	٢٣ ٦٠٨
أذربيجان الغربية	١٦ ٥٥١
فارس	٧ ٣٩٤
كرمنشاه	٥ ٧٨١
كردستان	٤ ٩٧٩
لوريستان	٢ ٩٢٣
المقاطعة الوسطى	٢ ٥٩٥
زانجان	٤٨٤
طهران	١٧٠
مجموع العراقيين	**٦٤ ٤٨٥**
اللاجئون الأفغان	
كرمان	١٠ ٥٣٨
سيستان بلوخستان	٥ ٢٦٥
المقاطعة الوسطى	٢ ٨٢٦
سمنان	٢ ١٩١
بوشهر	١ ٨٨٤
مجموع الأفغان	**٢٢ ٧٠٤**

٣٢- ارتفع عدد اللاجئين في المخيمات بمعدل واحد في المائة في الفترة ١٩٩٦ و١٩٩٧. فعمليات الإعادة إلى الوطن كانت محدودة وشهد معدل النمو السكاني زيادة صافية (مطروحا من الوفيات) كما طرأت زيادة على عمليات الانتقال إلى المخيمات. فبعض اللاجئين يواجه صعوبات في التلاؤم بمفردهم مع المجتمع الإيراني فينتقلون إلى المخيمات حيث تقدم الأغذية والخدمات الأساسية.

٣٣- وتقع المخيمات عموما بعيدا عن القرى والمدن المجاورة. ومع ذلك، فإن ٣٠ في المائة من مجموع اللاجئين الذكور الذين يعيشون في المخيمات استطاعوا أن يجدوا لأنفسهم عملا خارج المخيمات، عملا دائما لأقل من عشرين في المائة منهم وعرضيا للباقين. وتتراوح الأجور اليومية بين ثلاثة وخمسة دولارات. ونظرا للقيود الثقافية فإن المرأة اللاجئة، عراقية وأفغانية على حد سواء، نادرا ما تعمل خارج المخيمات.

٣٤- قامت بعثة مشتركة من **البرنامج والمفوضية** بزيارة سبعة من المخيمات الثلاثة والثلاثين. ولم تطرأ أي تغيرات على الأوضاع بالنسبة للاجئين خلال السنة الماضية ولا يتوقع لها أن تتحسن عام ١٩٩٨. لهذا، فإن **البرنامج والمفوضية** مازالا يوصيان بأن لا تقدم معونة **البرنامج** الغذائية على شكل حصص شهرية إلا لسكان المخيمات النظامية. وسيكون عدد السكان الذين ستوجه إليهم هذه المعونة خلال فترة سنة واحدة (من ١ أبريل/نيسان ١٩٩٨ إلى ٣١ مارس/آذار ١٩٩٩) ٠٠٠ ٨٨ لاجئ.

الإعادة إلى الوطن

٣٥- الهدف من الجهود التي تبذل من أجل إعادة اللاجئين إلى الوطن هو إعادة جميع اللاجئين. ولما كان سكان المخيمات يمثلون أقل من خمسة في المائة من مجموع اللاجئين في المعسكرات، فإن معظم من يعودون إلى الوطن هم من خارج المخيمات. فعمليات الإعادة إلى الوطن خلال السنتين الأخيرتين لم تفض إلى إنقاص عدد اللاجئين في المخيمات. وما لم تفق عمليات الإعادة إلى الوطن كل التوقعات فإنها لن تؤدي على الأغلب إلى تحقيق نقص صاف في سكان المخيمات.

٣٦- وينوي **البرنامج** مواصلة دعم الجهود التي تبذلها **المفوضية** في مجال عودة العراقيين والأفغان طوعا إلى الوطن. إلا أن التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩٨ هي أقل مما كان منتظرا في السنوات الأخيرة. بل إن عمليات العودة التي تمت فعلا خلال السنتين الماضيتين كانت أقل بكثير من التوقعات.

٣٧- فالتقدم المحرز في عمليات الإعادة كان بطيئا خلال عام ١٩٩٦ ومتضائلا عام ١٩٩٧، كما يتبين من الجدول أدناه. فبحلول منتصف عام ١٩٩٧، تراجعت التوقعات الأولية لأعداد العائدين من ٠٠٠ ١٠ عراقي و٠٠٠ ٣٠٠ أفغاني إلى ٠٠٠ ٥ عراقي و٠٠٠ ٢٥ أفغاني. وترتفع أعداد العائدين عادة عند نهاية العام الدراسي، وتبلغ أوجها في يوليو/تموز وأغسطس/آب. وقد بلغ عدد الأفغان والعراقيين الذين عادوا خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب ضعف متوسط عدد العائدين للفترة من يناير/كانون الثاني – سبتمبر/أيلول، ومع ذلك فقد كان أقل من المتوقع.

التقدم المحرز في إعادة اللاجئين، ١٩٩٢-١٩٩٧

اللاجئون	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧ (يناير/كانون الثاني – سبتمبر/أيلول)
أفغان	٦ ٩٢٥	٣٣٧ ٤٩٥	١٢١ ٤٠٢	٩١ ٦٥٧	٨ ٣٦٧	١ ٥٧٨
عراقيون	صفر	صفر	٢ ٢٩٠*	١ ٦٩١	١ ٤١٤	٣ ٨٧٨
المجموع	**٦ ٩٢٥**	**٣٣٧ ٤٩٥**	**١٢٣ ٦٩٢**	**٩٣ ٣٤٨**	**٩ ٧٨١**	**٥ ٤٥٦**

* سبتمبر/أيلول – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤.

٣٨- ويبدو أن بعض اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في مقاطعتي أذربيجان الغربية وكردستان مستعدون للعودة إلى العراق إذا ما سمحت الحالة الأمنية بالعبور الآمن وبإعادة التوطين، وإذا ما كانت هناك ترتيبات لضمان الأمن الغذائي. ومنذ أن بدأ تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، **والبرنامج** يقدم حصة لمدة شهرين لكل عائد من العائدين إلى شمالي العراق، ريثما يستكمل التسجيل للاستحقاقات الغذائية على أساس القرار ٩٨٦. وتقدم الحكومة قوائم العائدين إلى **البرنامج** وتتحقق **المفوضية** منها. وكان مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين **والمفوضية** قد توقعا عودة ٠٠٠ ٣ عراقي إضافي خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٩٧، إلا أن تجدد القتال بين الفصائل الكردية

المتناحرة في شمالي العراق أدى إلى وقف العملية. وتشكل الأسر معظم العائدين العراقيين، وفي عام ١٩٩٧، كان ٥١ في المائة من العائدين من النساء و٤٩ في المائة منهم من الرجال.

٣٩- يتواصل القتال في أفغانستان بين طالبان والقوى المعارضة؛ وتتردد الحكومة الإيرانية في إعادة الأفغان إلى المناطق التي تسيطر عليها طالبان في أفغانستان. ويفيد اللاجئون الأفغان العائدون إلى بلدهم الأصلي من نطاق واسع من الأنشطة التي ينظمها **البرنامج** في أفغانستان والتي تبلغ الالتزامات بشأنها نحو ١٧٠ ٠٠٠ طن من الأغذية سنويا، بينما يصل عدد المستفيدين المقصودين إلى ١,٥ مليون شخص. **فالبرنامج** في أفغانستان يقدم الدعم لما يلي: تقديم أغذية الإغاثة للنازحين داخليا وللمجموعات الضعيفة، ودعم مبيعات الخبز للمجموعات الضعيفة ولفقراء المدن، وتنظيم أنشطة إعمارية كثيفة العمالة قائمة على الغذاء مقابل العمل (شريطة أن يفيد منها الرجال والنساء بقدر متساو) وأنشطة الغذاء مقابل التدريب. ويشكل الذكور نسبة ستين في المائة من العائدين بينما تشكل الإناث أربعين في المائة منهم. ونسبة عالية من العائدين هي من الرجال العازبين.

٤٠- ونظرا لقلة عدد من عادوا في السنتين الماضيتين وعدم حصول تغيرات في الأوضاع السياسية في البلدان المجاورة، فإن الأعداد التي يتوقع عودتها في المستقبل القريب ستكون أقل بكثير. ولهذا، فإن عدد العائدين الذي اتفق **البرنامج والمفوضية** على التنبؤ به لعام ١٩٩٨ هو ١٠ ٠٠٠ عراقي و٢٠ ٠٠٠ أفغاني. وإذا فاق العدد الرقم المتوقع فإن **البرنامج** سيعيد النظر في هذا المشروع من خلال مراجعة للميزانية وسيقترح عملية إغاثة لتغطية الاحتياجات الإضافية. وقد ذكرت الحكومة أن بوسعها في هذه الحالة أن تقرض **البرنامج** كميات من القمح لأغراض الإعادة إلى الوطن على أن يجري تعويضها بواسطة الأغذية التي تقدم من خلال عملية الإغاثة، مما يتيح لجهود الإعادة إلى الوطن أن تسير دون تأخير.

٤١- وسيواصل **البرنامج والمفوضية** توفير موارد طوارئ لعودة اللاجئين العراقيين والأفغان الطوعية إلى الوطن بالتعاون مع الحكومة الإيرانية. ويقدم **البرنامج** ٥٠ كيلوغراما من القمح لكل شخص يعود إلى الوطن، وتبلغ القيمة المحلية لهذه الكمية ١٤ دولارا. وهي قيمة قريبة من تكلفتها الإجمالية **للبرنامج**. وستقدم **المفوضية** أغطية بلاستيكية إضافة إلى منح نقدية (٢٥ دولارا للشخص الواحد عام ١٩٩٧). واستنادا إلى الأرقام المعتمدة للتخطيط وهي ١٠ ٠٠٠ عائد عراقي و٢٠ ٠٠٠ عائد أفغاني خلال مدة ١٢ شهرا، فقد قام **البرنامج** بتخصيص ١ ٥٠٠ طن من القمح لهذا الغرض.

٤٢- تقوم المنظمة الدولية للهجرة بالمساعدة في أعمال الإعادة إلى الوطن من خلال تنظيم قوافل للعائدين الأكراد العراقيين حتى نقاط الخروج الحدودية من مقاطعتي كردستان وأذربيجان الغربية، وللعائدين الأفغان حتى نقاط الخروج الحدودية من مقاطعتي خراسان وسيستان – بلوجستان.

المدخلات غير الغذائية

٤٣- توفر الحكومة المدخلات غير الغذائية والخدمات الخارجية اللازمة للاجئين في المخيمات، مع بعض المساعدة الدولية. ومعظم الدعم توفره **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، بينما توفر المنظمات الحكومية الوطنية والدولية مساعدات أخرى.

٤٤- ويحافظ على المخيمات في حالة جيدة عموما. وفي المناطق الباردة شتاء تتألف المساكن عادة من بيوت اسمنتية أو من منازل مسبقة الصنع. وتوفر الحكومة للمخيمات، وبدعم من **المفوضية**، المدارس والخدمات الصحية والمواقد والكهرباء والمرافق الصحية وغيرها من البنيات الأساسية الضرورية.

٤٥- وتوفر للأسر في المخيمات تسهيلات للطبخ ومواقد (كيروسين). وقد أدى هذا إلى التخفيف من الاستغلال الجائر لإمدادات الحطب في المناطق المجاورة للمخيمات. وتتوفر مياه الشرب بكميات كافية. وفي المخيمات مراكز صحية فيها ممرضات وتفيد من خدمات طبيب بدوام كامل أو جزئي. وتتوافر أيضا خدمات تنظيم الأسرة. وقد عززت **المفوضية** دعمها للمراكز الصحية بسبب تخفيض الحكومة للإعانات التي كانت تقدمها للخدمات الصحية.

٤٦- تقوم الحكومة بتنفيذ عملية اللاجئين من خلال هياكل حكومية وطنية وإقليمية؛ وعلى الصعيد الوطني يقوم مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين التابع لوزارة الداخلية بتنسيق التنفيذ، بينما تقوم المكاتب الإقليمية لهذا المكتب بتنسيق العمل على صعيد المقاطعات. أي أن الحكومة توفر الخدمات الإدارية والتنظيمية لسائر الأنشطة في مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمات المعونة الدولية والوطنية، توفر الحكومة أيضا بعض الأغذية التكميلية والسلع غير الغذائية كالصابون والمنظفات وأوعية المياه وأدوات الطهي.

طريقة التنفيذ

٤٧- يضطلع مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين بمسؤولية كاملة من لحظة استلام سلع **البرنامج** في ميناء الوصول إلى توزيع الحصص الشهرية في المخيمات. وتتحمل الحكومة الإيرانية تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة باستثناء تكاليف الأغذية المخصصة للإعادة إلى الوطن، التي يتحملها **البرنامج**. وتقوم **المفوضية** بتوزيع الأغذية في إطار عمليات الإعادة إلى الوطن.

٤٨- وتتحمل الحكومة تكاليف طحن القمح، ويقدم اللاجئون كميات رمزية من الخبز لتغطية تكاليف الخبز. ويصرف للاجئين في المخيمات إما دقيق القمح أو الخبز (ثلاثة أرغفة من وزن ١٠٠ غرام للفرد الواحد في اليوم). وهنالك مخابز في معظم مخيمات اللاجئين. أما سلع **البرنامج** الغذائية الأخرى (كالأرز والبقول وزيت الطعام والسكر) فتوزع حصصا سائبة مجانا وتوزع مباشرة على رؤساء الأسر كحصص شهرية.

٤٩- وقد تحسنت عمليات تنسيق استخدام السلع وتقديم التقارير عنها بعد إنشاء لجنة وطنية للأغذية تتألف من نائب مدير مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين والمدير القطري **للبرنامج** وممثل عن **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. ومهمة هذه اللجنة استعراض أعداد المستفيدين، وعمليتي جمع البيانات والتسجيل، والإجراءات، وآليات التوزيع وما يتصل بها من قضايا المخيمات. أما تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية فيقوم به التجمع الدولي من أجل اللاجئين في إيران الذي يعقد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات وييسر عمليات المنظمات غير الحكومية الدولية مع الحكومة.

استراتيجية المعونة الغذائية

٥٠- تشحن جميع معونات **البرنامج** الغذائية المستوردة إلى مرفأ بندر عباس أو بندر خميني أو إلى كليهما، حيث تسلم إلى الهيئة الحكومية (مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين). أما شحنات القمح السائب فتسلم إلى هيئة الحبوب الرسمية التي تقوم عندئذ بتسليم كميات متساوية من دقيق القمح من أقرب مرافقها إلى مخيمات اللاجئين خاصة. ولدى هيئة الحبوب شبكة من الصوامع تغطي البلاد بأسرها، ويساهم هذا الترتيب كثيرا في تخفيض نفقات النقل الداخلي. وقد استطاع **البرنامج**، من خلال استخدام هذه المرافق، أن يقترض القمح من الحكومة كلما انقطع خط تدفق سلعه الغذائية. أما فيما يخص السلع الغذائية الأخرى التي يرسلها **البرنامج** إلى مخيمات اللاجئين، فإن مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين هو الذي يتولى ترتيبات نقلها إلى مستودعات المقاطعات والدوائر لتسليمها لمخيمات اللاجئين. وقد دعمت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بناء مستودعات إضافية في المخيمات.

٥١- وإثر تدخل **البرنامج والمفوضية** عام ١٩٩٦، أنشأ مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين لجانا غذائية على مستوى المخيمات. وتحرص هذه اللجان على مشاركة المرأة في المجموعات المسؤولة عن توزيع الأغذية. فقد لاحظت البعثة المشتركة **للبرنامج والمفوضية** أنه على الرغم من تشكيل اللجان الغذائية، فإن الزعماء التقليديين ككبار السن ورجال الدين استمروا في ممارسة النفوذ الأكبر في مجتمعات اللاجئين. لذلك طلب **البرنامج** من مديري المخيمات أن يحرصوا على الاعتراف بأن لجان التغذية هي المحفل المختص بالقضايا المتصلة بالأغذية. وقد خطت لجان التغذية خطوات في اتجاه تحقيق الشفافية: فهي تحرص على تعريف كل لاجئ في المخيمات بمقدار استحقاقات الفرد الواحد من المعونة الغذائية وعلى تزويد كل لاجئ ببطاقة خاصة به تبين استحقاقاته وتسجل الحصص التي صرفت له.

مراقبة الأداء

٥٢- تقوم سلطات المخيمات بإعداد التقارير عن استخدام الأغذية التي يقدمها **البرنامج** بتوجيه من موظفي **البرنامج والمفوضية**. ولم تكن التقارير عن توزيع الأغذية والمستفيدين مرضية في الماضي. إلا أن مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين قد استجاب لطلبات **البرنامج** وسلطات المخيمات وأدخل تحسينات على إجراءات تسجيل اللاجئين وتقديم التقارير. وقد وجدت البعثة المشتركة من **البرنامج والمفوضية** عندما زارت مخيمات اللاجئين في منتصف عام ١٩٩٧ أن جميع المخيمات تقريبا تجمع بيانات مفصلة عن المستفيدين وكذلك عن توزيع الأغذية والمخزونات. وغالبا ما ترد المعلومات السكانية حسب الجنس والعمر والأسرة. أما البيانات الخاصة بتوزيع الأغذية فتسجل شهريا. وتدرج البيانات الخاصة بأطفال المدارس حسب العمر والجنس مع تفاصيل عن المواظبة بالنسبة للمشمولين بخطة الزيت مقابل الدراسة.

٥٣- ويحث **البرنامج** مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين على ضرورة أن تحذو جميع المخيمات حذو تلك التي أدخلت تحسينات على إجراءات تقديم التقارير كما أن هناك حاجة لإيلاء مزيد من الاهتمام لعملية مقارنة وجمع الإحصاءات المتوافرة على صعيد المخيمات، وقد عرض **البرنامج** أن يعزز دعمه لمكتب شؤون الأجانب والمهاجرين في هذا الصدد. ولدى **المفوضية** "صور بيانية للمخيمات" تنطوي على عملية جمع منهجي للبيانات عن كل مخيم من

المخيمات. وتشمل كل صورة من الصور معلومات تفصيلية عن سكان المخيم ومرافقه الصحية وتشكيلته الغذائية وإمدادات المياه والإصحاح والملاجئ والتعليم والخدمات المجتمعية وفرص العمل والتوظيف ولوجستيات المساعدات التي ترد والاستثمارات للفرد الواحد والاحتياجات ذات الأولوية.

٥٤- ويسعى **البرنامج** إلى تحقيق تحسينات أخرى في مجال مراقبة مؤشرات الأداء. **فالبرنامج والمفوضية**، بالتعاون مع مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين، يسعيان إلى تعزيز الموثوقية عن طريق إعداد تقارير فصلية شاملة تصدر بعنوان "تقارير عن الحالة وعن توافر الأغذية". وستشمل هذه الفصلية البيانات المعتادة عن السلع والمستفيدين ومنها على سبيل المثال (أ) فيما يخص بيانات السلع، تسليمات سلع **البرنامج**، والكميات المسلمة وفق ترتيبات الاقتراض أو المقايضة، والتسليمات من المصادر الأخرى (كالمنظمات غير الحكومية، مثلا)، والكميات الموزعة، والكميات المتبقية في المستودعات؛ و(ب) فيما يخص البيانات عن المستفيدين، أعداد المستفيدين: حسب البلد الأصلي مفصلة حسب الجنس.

٥٥- سيقوم مراقبو **البرنامج**، معتمدين طريقة التقدير السريع، برصد تشكيلة الأغذية واستخدام الأغذية على الصعيد الأسري؛ فهم سيراقبون نسبة ما يستهلك أو يباع أو يبادل وغير ذلك من مصادر الأغذية. كذلك، فإن مراقبي **البرنامج** سيراجعون متغيرات الأمن الغذائي المؤثرة على استهلاك الأسر من الأغذية إضافة لتلك التي يوفرها **البرنامج**، ومن هذه المتغيرات على سبيل المثال الدخول المكتسبة من العمل وأسعار الأغذية، وإمكانيات الوصول شخصيا إلى الأسواق. وسترصد، من خلال زيارات نظامية، نتائج الاستقصاءات التغذوية التي تجريها المراكز الصحية في المخيمات. وإذا وافقت الحكومة سيجري مسح تغذوي للمقيمين في المخيمات (انظر الجزء المتعلق بالاعتبارات التغذوية وتشكيلة الأغذية أدناه). وسيقاس تأثير خطة الزيت مقابل الدراسة، من خلال تقييم الزيادة في نسبة مواظبة البنات على المدارس الناجمة عن الحافز الغذائي، أي تقدير الوضع "السابق واللاحق".

٥٦- وسيقوم **البرنامج** بإنتداب موظف ميداني للعمل في إيران الغربية ليساعد في تحسين أعمال رصد تنفيذ المشروعات وتقديم التقارير عنه. وقد وافقت **المفوضية** على أن يكون مقر هذا الموظف في إحدى مكاتبها في إيران الغربية.

الاعتبارات التغذوية وتشكيلة الأغذية

٥٧- أفادت المراكز الصحية التي زارتها البعثة المشتركة من **البرنامج والمفوضية** أن مستويات سوء التغذية المسجلة في مخيمات اللاجئين ليست أعلى كثيرا مما هو سائد في المجتمع الإيراني. وإذا كانت حالات سوء التغذية الشديد نادرة فقد سجلت بضع حالات سوء تغذية متوسط وخاصة في صفوف الحوامل والمرضعات والرضع. وتخضع هذه المجموعات شديدة التعرض للخطر للترصد الدائم. ويقول الأطباء والمساعدون الصحيون من وزارة الصحة إن سوء التغذية ناجم عن سوء تحضير الطعام أكثر مما هو ناتج عن قلة كمية الغذاء أو رداءة نوعيته. وتشجع وزارة الصحة اللاجئات في المخيمات على اعتماد الإرضاع الطبيعي إلا أن المراكز الصحية في المخيمات تقدم كميات محدودة من الحليب المركب للرضع الذين لا يتلقون تغذية كافية من حليب أمهاتهم فقط. وتقوم وزارة الصحة بتقديم حليب الأطفال هذا كما يوفر من خلال هبات تقدمها المنظمات غير الحكومية.

٥٨- واقترحت البعثة المشتركة على مكتب شؤون الأجانب والمهاجرين أن تقوم منظمة غير حكومية بإجراء مسح تغذوي في صفوف سكان المخيمات عام ١٩٩٨. وإذا ما بين المسح ضرورة ذلك، سيقوم **البرنامج والمفوضية** باتخاذ الترتيبات من أجل توفير أغذية إضافية. وستقع على **البرنامج** عندئذ مهمة التعبئة من أجل الحصول على الكميات الإضافية من السلع الغذائية الأساسية (الحبوب وزيت الطعام والدهون والبقول وغيرها من مصادر البروتين والخلائط الغذائية والملح والسكر والبسكويت عالي الطاقة). وإذا ما تبين أن هناك حاجة لأغذية تكميلية (كالأغذية المحلية الطازجة والتوابل والشاي والحليب المجفف/العلاجي) فإن **المفوضية** ستقوم بمهمة التعبئة من أجل ذلك/ كما هو منصوص عليه في مذكرة التفاهم بين **البرنامج والمفوضية**.

٥٩- أوصت البعثة المشتركة من **البرنامج والمفوضية** بعدم إدخال أي تعديلات أخرى على الحصة الغذائية الخاصة بمشروع اللاجئين والنازحين هذا. وكانت حصص اللاجئين الأفغان قد رفعت عام ١٩٩٧، لتصبح معادلة لحصص اللاجئين العراقيين. وهذا يعني، أن الحصص الغذائية اليومية التي يقدمها **البرنامج** لجميع سكان المخيمات (عراقيين وأفغان) ستبقى مؤلفة من القمح (٣٥٠ غراما) والأرز (١٠٠ غرام) وزيت الطعام (٢٠ غراما) والبقول (٣٠ غراما) والسكر (١٥ غراما). وتعادل هذه الحصة ٩٠٠ ١ سعر حراري و٥٠ غراما من البروتين للفرد في اليوم الواحد. وتبلغ القيمة المحلية للحصة الشهرية التي يقدمها البرنامج ٧,٣ دولار للشخص الواحد.

٦٠- تعتبر إيران من بلدان العجز الغذائي وأسعار السلع في الأسواق المحلية لا تعتبر عموما تنافسية مقارنة بعمليات الشراء على الصعيد الدولي. وقد استطاع **البرنامج** أن يقترض القمح من الحكومة. وسيستمر العمل بتسهيلات الإقراض هذه بالنسبة **للبرنامج** في كل مرة تتجاوز فيها احتياجات سكان مخيمات اللاجئين من القمح كميات السلع المتوافرة لدى **البرنامج** في البلاد في ذلك الوقت.

توصية المديرة التنفيذية

٦١- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بأن:

(أ) يقر مواصلة تقديم المعونة الغذائية للعراقيين والأفغان في مخيمات اللاجئين في إيران، على أساس حصة يومية للفرد لنحو ٠٠٠ ٨٨ لاجئ، لمدة ١٢ شهرا من ١٩٩٨/٤/١ إلى ١٩٩٩/٣/٣١ (٥٤٣ ١٦ طنا)؛

(ب) يقر مواصلة العمل في المخيمات بنظام الزيت مقابل الدراسة للفتيات (٣٤٤ طنا)؛

(ج) يقر مواصلة برنامج الإعادة الطوعية إلى الوطن في إيران من خلال توفير القمح لخطة إعادة نحو ٠٠٠ ١٠ عراقي و٠٠٠ ٢٠ أفغاني (٥٠٠ ١ طن).

٦٢- إن مجموع الاحتياجات الغذائية لهذا المشروع هو ٣٨٧ ١٨ طنا ومجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** هي ٧٩٣ ٨٤٧ ٥ دولارا. وترد التفاصيل في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع			
	الكمية (بالأطنان)	معدل التكلفة (للطن)	القيمة (بالدولار)
تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
– القمح	١٢ ٧٤٢	١٦٨	٢ ١٤٦ ١٤٠
– الأرز	٣ ٢١٢	٢٧٨	٨٩٢ ٩٣٦
– زيت الطعام	٩٨٧	٦٩٥	٦٨٥ ٩٦٥
– البقول	٩٦٤	٤٥٠	٤٣٣ ٨٠٠
– السكر	٤٨٢	٣٣٥	١٦١ ٤٧٠
مجموع السلع			**٤ ٣٢٠ ٣١١**
النقل الخارجي		٤٩,٤٣	٩٠٨ ٨١٣
النقل البري والتخزين والمناولة			١٢٧ ٥٠٠
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٨٥	
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**٦ ٣٥٦ ٦٢٤**
تكاليف الدعم المباشرة (انظر الملحق الثاني)			**١٠٣ ٥٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشرة			**٥ ٤٦٠ ١٢٤**
تكاليف الدعم غير المباشرة (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			**٣٨٧ ٦٦٩**
مجموع تكاليف المشروع			**٥ ٨٤٧ ٧٩٣**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من **البرنامج**، بمرور القوت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج**، وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

وظائف الدعم المباشر (بالدولارات)	
تكاليف الموظفين	
موظفون دوليون	
متطوعو الأمم المتحدة (١٤ شهرا)	–
الموظفون المهنيون	١٩ ٠٠٠
العاملون المحليون والمؤقتون	٤٧ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٦٦ ٥٠٠**
السفر وتعويضاته	
السفر الدولي	–
السفر الداخلي	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥ ٠٠٠**
تكاليف المكاتب	
أجرة المقر	٤ ٥٠٠
المرافق	–
الاتصالات	٢ ٠٠٠
تجهيزات المكاتب	١ ٠٠٠
تصليح المعدات وصيانتها	٥٠٠
المجموع الفرعي	**٨ ٠٠٠**
تشغيل المركبات	
أعمال صيانة	٦ ٥٠٠
الوقود	٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٨ ٥٠٠**
المعدات	
معدات الاتصالات	٣ ٥٠٠
معدات أخرى (معدات للمكتب الفرعي)	٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥ ٥٠٠**
مجموع نفقات الدعم المباشرة	**١٠٣ ٥٠٠**